

حديث النية

(دراسة لسانية من خلال نظرية القواعد التوليدية التحويلية المعدلة)

حسام مصطفى اللحام (*) د. عاطف فضل محمّد (**)

الملخص

يعد هذا البحث دراسة لغوية/أسلوبية في حديث "النّية" للرّسول - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم - وهو من الأحاديث التي يدور عليها الدّين؛ كما ذهب إلى هذا الإمامان: الشّافعي، وأحمد.

إنّ تلك الأهميّة للحديث حفزتنا على دراسته دراسة لغوية، وفق منهج يقوم على التّحليل اللغوي الوصفي المستمدّ من واقع اللغة، وليس من فكرة الإسناد؛ وذلك للوصول إلى المعنى المراد منه.

وقد اعتمدنا في البحث، على المنهج الوصفي الإحصائي التّحليلي، القائم على النّظر في شبكة العلاقات اللغوية التي يتشكّل منها الحديث: من تقديم وتأخير، وحذف، وزيادة، ونوع الجملة، والتّوكيد وأدواته، والرّوابط وأهمّيتها، والاختلاف بين الأفعال: من ماض، ومضارع، وغير ذلك، ثمّ توجيه ذلك كلّه في ضوء المنهج التّوليدي التّحويلي المعدّل عند خليل عمايرة.

الكلمات الدّالة: المنهج الوصفي، خليل عمايرة، النّظرية: التّوليدية، التّحويلية.

A Stylistic Study of Intention (Niyyah) Hadith

"Deeds are but by intentions"

(*)Hussam Al-Lahham (**)AtefFadel

(*)أستاذ البلاغة العربيّة المشارك قسم العلوم الإنسانيّة - كليّة الآداب - جامعة الزّينونة عمان

(**)أستاذ علم اللغة المشارك قسم اللغة العربيّة وآدابها - جامعة إربد الخاصّة عمان الأردن

ABSTRACT

This paper is a stylistic study of “Niyah” hadith by the Messenger of Allah – peace be upon him. This hadith is one of those around which religion revolves, according to Imams Shāfi’i and Ahmad.

The significance of this hadith – and others – has motivated us to study it stylistically, according to an approach based on a descriptive, linguistic analysis that draws upon the reality of language, rather than *Isnād*, in order to establish the intended meaning.

In our research we have depended upon a descriptive, statistical, and analytical approach, based on examining a web of linguistic relationships that make up the hadith. These relationships include preceding and delaying, omission, addition, sentence type, emphasis and its tools, coordinators and their significance, and difference between verbs (past, present, and others). All of this has been conducted in the light of Khalil Amayreh’s generative, transformational approach.

Keywords: descriptive approach, Khalil Amayreh, generational & transformative theory.

(*) Department of Human Sciences, Faculty of Arts, Al-Zaytoonah University of Jordan, Amman, Jordan.

(**) Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Irbid, University, Irbid, Jordan.

المقدمة:

يُعدّ القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاحتجاج اللغوي، وقد أولى فريق من العلماء العناية به، والاهتمام بجمعه وكتابته، ووضع في مصحف واحد، ثمّ نقطه وضبطه. وظهر من العلماء والباحثين مَنْ تناول تفسيره، وأسباب نزوله، ومنهم من تناول بلاغته وإعجازه، وفريق تناول إعرابه وبيانه؛ فكانت علوم التفسير وما يتعلّق بها من قراءات وأحكام، وعلوم اللغة والنحو، وغيرها من العلوم التي ما زالت الأجيال تتهلّ منها. أمّا الحديث النبويّ فقد قام فريق بروايته، والتّمييز بين صحيحه وضعيفه، ومعرفة إسناده وعمله، وأحوال رجاله، وغير ذلك ممّا تضمّنه من مصطلح فنّ الحديث. أمّا لغة الحديث وإعرابه، وتراكيبه، فلم تشغل بال لباحثين إلا قليلا، حتّى إنهم أثاروا الجدل حول قضية الاحتجاج بالحديث في اللغة.

يأتي الحديث النبوي بعد القرآن الكريم في الفصاحة، والبلاغة، والبيان، فالرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- أفصح من نطق بالضاد، وقد أوتي جوامع الكلم.

من هنا رأينا أن ندرس حديثاً من أحاديث الرسول/ منسئ النصّ؛ فقد جاءت لغته مشكّلة تشكّياً خاصاً، وخرج بها من حمالة المعنى إلى لغة ذات طاقات كامنة، تُؤدّ الدلالة، وتحفز على القراءة. واتّجاه ثانٍ هو اتّجاه المتلقّي للحديث، الذي يتجاوز الوقوف عند الدلالات السطّحية للكلمة والجملة، ويطمح إلى النفاذ إلى ما وراء النصّ، فيكون بذلك دائم الاستعداد؛ لإحساسه بسحر الكلمة. وبهذا توجد اللغة صلة متينة، تربط بين منسئ النصّ/ الرسول - صلى الله عليه وسلم- الذي أراد أن يصل إلى قلب المتلقّي وعقله فيقنعه بالأوامر والنّواهي، والنصّ (الحديث) في تشكّلاته اللغويّة، والمتلقّي في طموحاته باختراق النصّ (الحديث) ومعرفة الأساليب، والأنماط اللغويّة التي استعملها النبيّ -صلى الله عليه وسلم- لإيصال المعنى المراد.

وقد أفاض العلماء في تقدير هذا الحديث وأهمّيته، فجعله بعضهم نصف الإسلام، وعدّه آخرون ثلث الإسلام، ورأى بعضهم أنّ هذا الحديث أحد أربعة أحاديث عليها مدار الأحاديث المسندة، وعددها أربعة آلاف، فهو -إذا- يعدل ربع الحديث كلّهم⁽¹⁾.

منهج البحث:

يتلخّص منهج البحث، بقراءة هذا الحديث قراءة متأنّية، متقصياً جملة، وتراكيبه، ثمّ تصنيفها؛ لدراستها دراستها دراسة تعتمد على اكتناه المعنى المراد، وتحتكم إلى آراء النحويين، والبلاغيين؛ عبر منهج لغوي وصفي إحصائي، يعتمد على التحليل اللغوي، في ضوء المعنى، من خلال شبكة العلاقات اللغويّة التي جاء عليها الحديث من: تقديم وتأخير، وحذف، وزيادة، ونوع للجملة؛ من حيث الاسميّة والفعلية، والخبريّة، والتوكيد وأدواته، والروابط، والاختلاف بين الأفعال، من: ماضٍ، ومضارع، وغير ذلك، ثمّ توجيه ذلك كلّه في ضوء قواعد منهج التوليدية التحويلية المعدلة.

فكرة التوليدية التحويلية المعدلة:

درس خليل عمارة النظرية التوليدية التحويلية، واستعان بها في تحليل الجملة العربية، لكنّه خالف صاحبها (تشومسكي) في استعماله عناصر التحويل، ومفهوم البنية السطحيّة والبنية العميقة، وعدّ عنصر الحدس فرضيّة بعيدة المنال. يقول عمارة: "تأخذ الفكرة التوليدية التحويلية بطريقة مختلفة عن طريقة (تشومسكي)، ونطبّقها على اللغة العربيّة، أو نطبّقها على أمثلة وأبواب من اللغة العربيّة؛ تمهيدا لدراسة نقوم بوضعها في إطار نهائي، نجمع فيه الأبواب النحويّة في أطر كبرى بحسب المعنى"⁽²⁾.

(1) انظر: أبو صفيّة، عبد الوهاب، شرح الأربعين النووية في ثوب جديد، ط3، دار البشير، عمّان، الأردن 1995، ص18.

(2) عمارة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدّة، 1984، ص69.

ويرى عمايرة أنّ الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن الشكوت عليه، ويُسمّيها جملة توليديّة، ويشترط لها أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربيّة، فهي توليديّة ويتفرّع منها:

- الجملة التوليديّة الاسميّة، ولها أطر أهمّها:

- أ- اسم معرفة + اسم نكرة.
- ب- شبه جملة (ظرف، أو جار ومجرور) + اسم نكرة.
- والجملة التوليديّة الفعلية، ولها أطر أهمّها:
- أ- فعل + اسم (أو ما يسدّ مسدّه ظاهراً أو مستتراً، كما في فعل الأمر).
- ب- فعل + فاعل + مفعول به (أول، أو ثان، أو ثالث).
- ج- فعل + ضمير مفعول به + فاعل.

ويرى أنّ هذه الأطر جميعها وما يتفرّع منها قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصّرفيّة أو فيما فيها من فونيمات ثانويّة (النّبر والتّغيم)؛ فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويّلية في معناها، اسميّة أو فعلية في مبناها.

و يتعامل عمايرة مع التّركيب اللغوي المنطوق ذاته؛ فقد يكون في إحدى صورته توليدياً إن كان في أحد الأطر السابقة، وإن تغيّر الإطار أصبح تحويّلياً. أمّا إدراك ما يجري في ذهن المتكلّم - عند عمايرة- إنّما يؤخذ من التّركيب الجملي؛ فالبنية العميقة تُمثّلها عنده الجملة التّحويّلية، أمّا البنية السّطحية فتُمثّلها الجملة التوليديّة أو النّوأة. وأمّا الحدس لإدراك ما في ذهن المتكلّم فلا يُحتاج إليه؛ لأنّ الحدس فرضيّة بعيدة المنال.

فالتّحويل - عند (تشومسكي)- هو الخروج من الدّهن المجرد إلى المنطوق؛ أي خروج الجملة، فما دامت في الدّهن فهي توليديّة، فإذا خرجت فإنّها تصبح تحويّلية.

أمّا عمايرة، فيرى أنّ منطقة الدّهن غامضة يصعب الوصول إليها، ويبدأ الجملة من منطقة محسوسة تسير في خطّين: توليدي، وتحويّلي؛ أي أنّ

الجملة منطوقة توليديّة، فيجري عليها أحد عناصر التّحويل التي تحمل دوراً رئيساً في المبني. فمثلاً الجمل الآتية:

زيد مجتهد = م + خ

زيد المجتهد = م + خ

المجتهد زيد = م + خ

وهذه الجمل كلّها جمل تحويلية عند (تشومسكي)؛ لخروجها من الدّهن، في حين هي - عند عمايرة- ذات أصل توليدي (مبتدأ + خبر)، ثمّ يجري عليها أحد عناصر التّحويل التي حدّدها.

فالجمل التّوليديّة هي التي تأتي على إطار من أطر الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة التي أطرها عمايرة، ولكّنها تصبح تحويليّة إذا دخلها عنصر من عناصر التّحويل التي حدّدها وهي: التّرتيب، والزيّادة، والحذف، والحركة الإعرابيّة، والتّغيم⁽¹⁾.

لقد استطاع عمايرة في كتابيه: "في نحو اللغة وتراكيبها" و "في التّحليل اللغوي" أن يبلور رؤية جديدة في التّحليل اللغوي تخدم اللغة العربيّة؛ إذ يستطيع المحلّل اللغوي أن يحلّل التّراكيب اللغويّة؛ ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التّركيب على أنّها المباني التي تتدفّق حياة؛ فيدرك المتكلّم غرضه من تركيبه، ويعرف السّامع حدود مقصود المتكلّم ومراده. فقد كانت التفاتة عمايرة إلى ما يسمّيه عناصر التّحويل: التّرتيب والزيّادة، والحذف، والتّغيم، والحركة الإعرابيّة، تحويلاً للنّظرية التّوليديّة التّحويليّة إلى مسار جديد يختلف عمّا كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربيّة، في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابيّة، ولعلّ من أهمّ ما يسمو بما يراه المؤلّف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابيّة؛ فالحركة عنده ركن من التّركيب اللغوي لا يقلّ عن أيّ مبني من

(1) الملاحظ أنّ عناصر التّحويل عند عمايرة قد ورد قسم منها عند (تشومسكي)، لكنّ عمايرة تعامل معها على غير ما تعامل به (تشومسكي)؛ إذ يرى عمايرة أنّ لها دوراً رئيساً في المبني والمعنى. انظر هذه العناصر في: عمايرة، محمّد: نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جّدة، 1984، ص88 وما بعدها.

مبانيه، ولكنّه بحث فيه تخريج جديد للحركة الإعرابية وتسويغ وجودها في كلّ تركيب؛ فالجملة تنتقل من بنية أوليّة محايدة إلى بنية عميقة؛ بأن يدخلها عنصر من عناصر التّحويل، وبذا يُعطي المؤلّف القيمة الحقيقيّة لنظام الكلمات وترتيبها في الجملة؛ بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكلّ زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكلّ زيادة تقتضي حركة إعرابيّة تؤخذ من الباب الذي تنتمي الكلمة إليه ممثلاً صرفياً له، ويبقى الحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وهي بنية سطحيّة ولكنها محوّلة، وبالحدف استطاع المؤلّف أن يبيّن الغرض البلاغي الذي امتازت به العربيّة على كثير من اللغات.

إن محاولة تطبيق هذا المنهج وهذه الرّؤية في التّحليل اللغوي، في النّصوص الدينيّة والأدبيّة الرفيعة الأسلوب، يمكن الباحثين من تذوّق تراكيب العربيّة، ومن وضع بذور نظريّة نقدية لا تبتعد كثيراً عن جوهر التّراث، بل تضع التّراث في ثوب جديد، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني، وابن جني، والفراء ومن قبلهم الخليل، وسيبويه.

ومن ثمّ تمثّل النظريّة التّوليديّة التحويلية المعدّلة نقطة مهمّة في التّحليل اللغوي، ومنهجاً رائداً في ربط المبنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدلاليّة للظواهر التي يجيء عليها التّركيب، والحركة الإعرابيّة؛ فهو منهج لا يتنكّر للتّراث، بل يخدم الصّالح منه.

وتعدّ الدّراسة الجادّة التي أنجزها خليل عمایرة، من الدّراسات التي تضع أمام القارئ تصوّرات عميقة لدراسة اللغة. وفي الحقيقة إنّها أكثر من نقل لنظريّة قديمة أو حديثة، إنّها تتفاعل مع كليهما، ومحاولة جادّة للإضافة.

فرضيات البحث وأسئلته:

- سنطرح ثلاثة أسئلة، ثمّ نجيب عنها في دراسة الحديث، وهي:
- ما الأساليب والأنماط اللغويّة التي انتهجها الحديث؛ للتعبير عن المعنى المقصود؟

- ما مدى ملائمة هذه الأساليب والأنماط اللغوية للموضوع؟
 - ما المنهج الأمثل؛ للوصول إلى دلالة هذه الأنماط والأساليب، على المعاني والأفكار المبتغاة؟
- الدِّراسات السابقة:**

على الرّغم من أهميّة الحديث، وكثرة دورانه في الكتب والمصنّفات، ووفرة الشُّروح اللغويّة له، إلا أنّنا لم نقع على دراسة مستقلّة متخصصة لهذا الحديث، وفق الرّؤية التي نراها في التّحليل، وهي رؤية لسانية/أسلوبية، تقوم على فكرة منهج التّوليدية التّحويلية المعدّل؛ ذلك المنهج الذي يعالج القضايا اللغويّة، طبقاً لشبكة من العلاقات الدّاخلية: كالتّقديم والتّأخير، والرّبط، ونوع الجمل، والحذف، والرّيادة، وغيرها من قواعد هذا المنهج.

نصّ الحديث

عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - قال - صلّى الله عليه وسلّم -: ((إنّما الأعمال بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه))⁽¹⁾.

دراسة إحصائية لأنماط الجمل في الحديث

مواضعها	التكرار	الجملة
الأعمال بالنيّات لكلّ امرئ ما نوى هجرته إلى الله ورسوله هجرته إلى دنيا يصيبها	5	الجملة الاسميّة

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ/870م): صحيح البخاري، بيت الأفكار الدّوليّة، الرياض، 1998، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - أم- ج1، ص 21. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت261هـ/575م): صحيح مسلم، بيت الأفكار الدّوليّة، الرياض، 1998، كتاب الإمارة، باب قوله - صلى الله عليه وسلم- "إنما الأعمال بالنيّات" حديث 1907، ص 792 وللحديث روايات مختلفة انظر: (أبو) صفيّة، عبد الوهّاب: شرح الأربعين النّووية، ص16.

هجرتة إلى ما هاجر إليه		
نوى يصيبها ينكحها هاجر إليه	4	الجملة الفعلية
إنما الأعمال بالنيات إنما لكل امرئ ما نوى	2	أساليب التوكيد
لكل امرئ ما نوى	1	التقديم والتأخير
إنما الأعمال بالنيات إنما لكل امرئ ما نوى كانت هجرتة إلى الله ورسوله كانت هجرتة لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها	4	الزيادة
فمن كانت هجرتة إلى الله ورسوله فهجرتة إلى الله ورسوله ومن كانت هجرتة لدنيا يصيبها، فهجرتة إلى ما هاجر إليه	2	الشرط
العطف، الاستئناف: الواو، الفاء، و فاء جواب الشرط أو الجزاء	5	الروابط
ماضٍ: نوى/ هاجر مضارع: يصيبها/ ينكحها	4	الأفعال

أولاً: الجملة الاسمية

لا يخفى ما تعبر عنه الجملة الاسمية من ثبوت في الحكم، واستقرار له؛ وهي بذلك تفيد توكيد الحكم، وتقويته، بخلاف الجملة الفعلية التي تفيد الحدوث، وقد تفيد التجدد مع الحدوث بقرائن.

وقد وردت أنماط الجملة الاسميّة في الحديث كما يأتي:
- إنّما الأعمال بالنيّات، جملة تحويليّة، أصلها التّوليدي:
الأعمال بالنيّات

مسند إليه + مسند (جار ومجرور) / وتفيد الإخبار المحايد
وبزيادة (إنّما) -نعدّها كتلة لغويّة واحدة- لتفيد الحصر والتّوكيد، بحيث
تصبح الجملة:

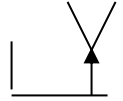
إنّما الأعمال بالنيّات

عنصر زيادة يفيد التوكيد (م + خ)، فهي جملة تحويليّة، جرى التّحويل
فيها بالزيادة وتُمثّل بالشّكل الآتي:

إنّما الأعمال بالنيّات

(م + خ) e

الإسناد



إنّ أصل (إنّما) هو (أنّ) أو (إنّ)، زيدت عليها (ما) فكفّتها عن العمل؛ لذا
فهي تسمّى: كافّة ومكفوفة، وتدخّل على الجملة الفعلية، كما تدخّل على
الجملة الاسميّة، وهي في كلتا الحالتين تفيد معنى التّوكيد، بدرجة أقوى من
التّوكيد بـ (إنّ) وحدها⁽¹⁾.

وما يستدعي النّظر في هذا التّحليل الذي يعدّ (إنّما) كتلة لغويّة واحدة، أنّه
يزيد من ثبات الحكم في الجملة، واستقراره، ودوامه، بخلاف التّحليل الذي يرى
أنّ (إنّ) مكفوفة و(ما) كافّة؛ أي دخولها كخروجها.

- إنّما لكلّ امرئ ما نوى/ جملة تحويليّة، أصلها التّوليدي:

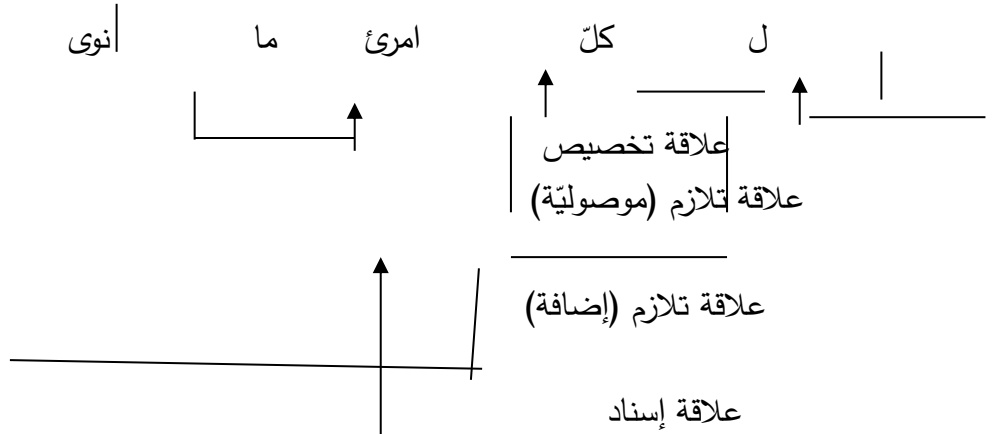
لكلّ امرئ ما نوى/ جملة توليديّة، هدفها الإخبار المحايد. ويلاحظ في هذه
الجملة أنّ المسند قد تقدّم على المسند إليه، والأصل هنا هو تقديم الخبر
(المسند)، وذلك لكثرة وروده في لسان العرب، وقد نصّ النّحاة على أنّه: من

(1) انظر: عمايره، خليل، في التّحليل اللغوي، مكتبة المنار، الرّزقاء، ط1، سنة 1987، ص217 وما بعدها.

مجلة كلية اللغات ، جامعة طرابلس العدد 16 سبتمبر 2017م

وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ. ويراد من التّقديم هنا التّأكيد والأهميّة.
وعليه يكون تحليل الجملة كما يأتي:

حديث النية (دراسة لسانية من خلال نظرية القواعد التوليدية التحويلية المعدلة)
د. حسام مصطفى اللحام ، د. عاطف فضل محمد

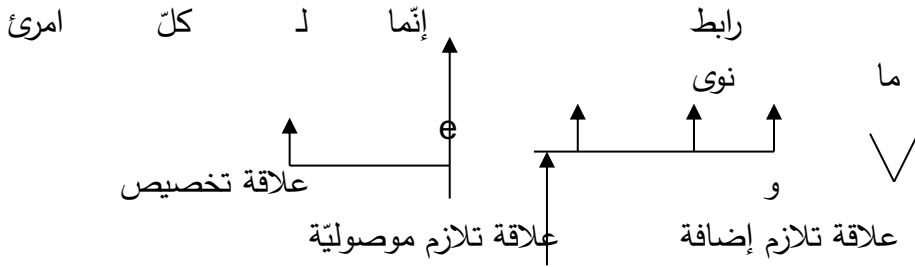


وبزيادة (إنما) لتقيد التوكيد، تصبح الجملة:

وإنما ل كل امرئ ما نوى

رابط + عنصر توكيد (خبر مقدّم مسند + مبتدأ/ مسند إليه) + صلة

وتمثل الجملة بالشكل الآتي:



وقد دلت الجملة بصيغتها الاسمية المؤكدة على ثبات الحكم فيها، واستمراره، وهو ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه، أي ثبوت الحكم بمضمون النية.

ثانياً: الجملة الشرطية:

مفهوم الشرط

يدلّ مفهوم الجملة الشرطيّة عند النحويين على تعليق أمر بأخر يوجد بوجوده، وينتقي بانتقائه، والأمر الأوّل - المعلق به - بمنزلة السبب للأمر الثّاني. فالشرط عندهم علاقة قائمة بين جملتين: الأولى جملة الشرط، والثّانية جملة جواب الشرط، فيتعلّق حدوث الجواب بحدوث الشرط. ويرى الصنّعاني أنّ الشرط هو الإلزام؛ لأنك تقول: (إنّ يقيم أقم) فتلزم نفسك القيام إنّ ألزمه صاحبك نفسه⁽¹⁾. ثمّ عرض الصنّعاني -أيضاً- حدوداً أخرى للشرط منها: ربط جملة بجملة، ومنها قولهم: الشرط وقوع الشّيء لوقوع مثله، نحو: إنّ يقيم أقم. وهو أيضاً امتناع وقوع الشّيء لامتناع وقوع غيره، نحو: إنّ لم تقم لم أقم⁽²⁾.

ويشير ابن فارس إلى معنى آخر من معاني الشرط -إلى جانب معنى التعليق- وهو تحقيق الجواب، وُجد الشرط أم لم يوجد، مع كون وجوده أولى. قال: "الشرط على ضربين: شرط واجب إعماله كقول القائل: إنّ خرج زيد خرجت. وفي كتاب الله تعالى: "فإنّ طين لكُم عن شيءٍ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً"^(الآية 4 من سورة النساء).

والشرط الآخر مذكور، إلا أنّه غير معزوم ولا محتوم، ومنه قول الله تعالى: "فلا جناح عليهما أن يتراجعا إنّ ظناً أن يقيما حدود الله"^(الآية 230 من سورة البقرة)، فقوله: "إنّ ظناً" شرط لإطلاق المراجعة، فلو كان محتوماً مفروضاً لما جاز لهما أن يتراجعا إلا بعد الظنّ أن يقيما حدود الله. فالشرط -ها هنا كالمجاز- غير المعزوم عليه. ومثله: "فذكّر إنّ نفعت الذكرى"^(الآية 9 من سورة الأعلى)؛ لأنّ الأمر بالتذكير واقع في كلّ وقت، والتذكير واجب نفع أم لم ينفع، فقد يكون بعض الشرط مجازة⁽³⁾.

- (1) الصنّعاني، أبو البقاء، ابن يعيش (ت643هـ/1246م): التّهذيب في النّحو. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، دار الجيل، بيروت 1984، ص292.
- (2) المصدر السابق.
- (3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت392هـ/1004م): الصّاحبي.. تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص438.

وذكر السهيلي أنّ من معاني الجملة الشرطيّة ما يمكن تسميته بـ "تحصين الجواب" واستدلّ على هذا المعنى بحديث الرّسول-صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"⁽¹⁾. ولو لم يكن في الكلام الواو، لكان الزنى شرطاً في دخول الجنّة، ولكنّ الواو حصّنت المعنى؛ أي وإنّ زنى وإن سرق لم يمنع ذلك من دخول الجنّة. كما تقول: لأكرمك على كلّ حال، وإن شمتني أيضاً لئلاً يُتوهّم أنّ الكلام ليس على العموم، وأنّ حالة الشتم مخصوصة، وحالة الزنى كذلك، والسّرقة، فجاءوا بالواو ليدخلوا هذه الحالة أيضاً في العموم المتقدّم، وحتّى لا يُتوهّم استثناءه⁽²⁾.

أركان الجملة الشرطيّة

تتكوّن الجملة الشرطيّة من ثلاثة أركان هي:

- أداة الشرط.
- جملة الشرط.
- جملة جواب الشرط.

ومسائل الشرط وفروعه كثيرة، والخلاف فيها كثير وكبير بين النحويين: خلاف يتعلّق بالأدوات، وآخر يتعلّق بالإعراب وتوجيه جملة الشرط، بل نذهب أبعد من هذا فنقول: إنّ كلّ جزئية في جملة الشرط من حولها خلاف طويل وآراء ومذاهب⁽³⁾.

وتعدّ كلّ من جملتي الشرط والجواب قبل التّركيب تامّة، ذات معنى مستقلّ، فإذا دخلت أداة الشرط على إحداها نقصت وصارت لا تتمّ إلا بجواب، فإذا جيء بالجواب صارت الجملتان جملة واحدة تحمل معنى جديداً لم يكن

(1) البخاري، محمّد بن إسماعيل(256هـ/929م): صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى البناء، 417/1، رقم الحديث 180، دار ابن كثير، بيروت، 1987.

(2) السهيلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله (ت 581هـ/1185م): أمالي السهيلي. تحقيق: محمد البنا، ط1، 1997، ص97.

(3) للوقوف على تلك المسائل والقضايا مفصلة، انظر: الشّمسان، أبو أوس إبراهيم: الجملة الشرطيّة عند نحاة العرب، ط1، مطبعة الرّجوى عابدين، 1981، ص49 وما بعدها.

لكلّ من الجملتين على حدة⁽¹⁾. وصار الجواب هو الذي يتحكّم في كون الجملة الشرطية خبرية أو طلبية.

ومفهوم الجملة الشرطية- عند الكوفيين- أوسع منه عند البصريين؛ لأنّهم يخطّون بالجزاء كلّ فعل يكون سبباً لفعل، والبصريون يقتصرون بالجزاء على كلّ ما كان له شرط، وكان جوابه مجزوماً، وكان لما يُستقبل⁽²⁾.

ويبدو أنّ اهتمام النحويين بالعامل والمعمول هو الذي جعلهم يدرسون بعض أدوات الشرط بعيداً عن التّركيب الشرطي، مع اعترافهم بما في هذه الأدوات من معنى الشرط، فتجزّأت الجملة الشرطية عندهم، فسيبويه والمبرد يدرسان "لولا" في باب الابتداء الذي يضم فيه ما بُني على الابتداء، أي الذي يضم في الخبر⁽³⁾، ويدرسها ابن هشام في باب الحروف⁽⁴⁾، ويدرس ابن مالك (إذا) في باب الظرف⁽⁵⁾.

ونحسب أنّ قضية العمل والعامل من ناحية، وحرص النحويين على إضفاء شكل ثابت على الجملة الشرطية من ناحية أخرى، جعل النحويين يختلفون في كلّ جزئية من أجزاء التّركيب الشرطي.

اقتران جواب الشرط برابط

يكاد النحويون يجمعون على أنّ جواب الشرط يقترب برابط، قال سيبويه: "لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء"⁽⁶⁾. ويقول في موضع آخر: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجل: "وإنّ تصبهم سيئة بما قدّمت

- (1) انظر: ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ/ 922م): *الأصول في النّحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرّسالة، 1985/1 السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، 32/7.
- (2) ابن السّراج، الأصول، 188/2.
- (3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ/ 796م): *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1997، 235/4، 139/3 وانظر: المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت 286هـ/ 899م): *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 76/3.
- (4) ابن هشام، أبو محمّد عبد الله (ت 761هـ/ 1360م): *مغني اللبيب*، 257/2.
- (5) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين (ت 672هـ): *تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967، ص93.
- (6) سيبويه، *الكتاب*، 104/3.

أيديهم إذا هم يقنطون" (الآية 36 من سورة الروم). فقال: هذا كلام معلق الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل، وهذا ها هنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل" (1).

أولاً: الفاء

الوظيفة الرئيسية لـ (فاء) هي الوقف، ولكنها تخرج إلى وظائف دلالية مختلفة، فهي فاء الاتباع أو التّعقيب، أو السّبب؛ لأنّها تدلّ على أنّ الجواب بعدها تابع للشّروط، ومسبّب عنه (2). وهي عند الأخفش فاء الابتداء؛ لأنّها إذا كانت جواب المجازة كان ما بعدها أبداً مبتدأ (3). وأمّا معناها عند المرادي فهو الرّبط "وأما الفاء الجوابية فمعناها الرّبط، وتلازمها السّببية" (4).

ويراها النّحويون الرّابط الوحيد الذي يربط الجواب بالشّروط في المواضع التي يجب اقتران جواب الشّروط بها. يقول سيبويه: "وسألته - أي الخليل - عن قوله: إنّ تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر؛ من قبل أنّ "أنا كريم" يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما" (5).

ويقول السيوطي: "بعض الجمل لا تصحّ أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشّروط، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاء أو ما يخلفها" (6).

وفصل ابن جنّي القضيّة بقوله: فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشّروط؟ فيجيب بقوله: إنّما دخلت الفاء في جواب الشّروط توصيلاً إلى المجازة بالجملة المركّبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ

(1) سيبويه، الكتاب، 63/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 63/31.

(3) ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1002م): الخصائص. تحقيق: محمد علي النّجّار، ط2، دار الهدى، بيروت، 169/19522.

(4) المرادي، الحسن بن القاسم (749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد فاضل، ط2، دار الأفاق. بيروت، 1983، ص66.

(5) سيبويه، الكتاب، 64/3.

(6) السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ/1505م): الأشباه والنظائر، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975، 110/2.

به؛ فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكَافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحّان إلا بالأفعال؛ لأنّه إنّما يُعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلمّا لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ لأنّ أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدلّ على أنّ ما بعده مسبّب عمّا قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها⁽¹⁾.

وللنحويين في اقتران جواب الشرط بالفاء ثلاثة أحكام⁽²⁾:

- امتناع اقترانه بها.
- جواز اقترانه بها.
- وجوب اقترانه بها.

ولم يقف الأمر عند هذه القسمة، بل تعدّاه إلى خلافات كثيرة وكبيرة، حتّى إنّنا نرى أنّ الفاء قد سقطت من مواضع ذهب النحويون إلى أنّها واجبة فيه، ومن أجل أن تستقيم لهم قواعدهم أخذوا يلوون أعناق النصوص لتتنطبق على قواعدهم المعيارية التي فرضوها. وهذا أمر يجعلنا نطمئنّ إلى أنّ الفاء هي رابط يعمل على تقوية الأداة الرئيسة في عملية الرّبط بين ركني الجملة الشرطية.

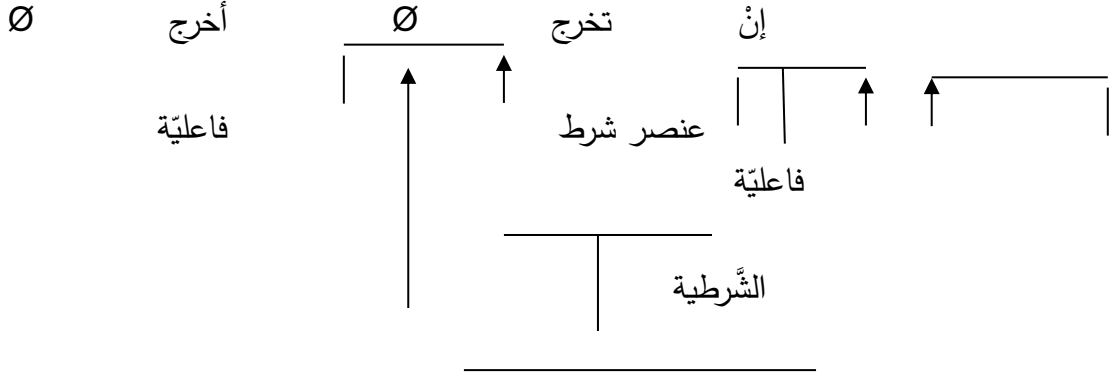
وفي ضوء المنهج الذي ارتضيناه - منهج التوليدية التحويلية المعدّل - نرى أنّ الجملة الشرطية غير مركّبة، وهي جملة تحويلية اسمية أو فعلية، والجملة النّواة فيها هو القسم الذي يسمّيه النّحاة جواب الشرط. فإذا قلت: إنّ تخرجُ أخرجُ، فالجملة الأصل هي: أخرج = فعل + فاعل محذوف. وهي جملة فعلية توليدية تفيد الإخبار.

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: سرّ صناعة الإعراب. تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1935، 253/1.

(2) انظر: الإسترأبادي، محمد بن الحسن (ت686هـ/1287م): شرح الكافية، ط2، دار الكتب العلميّة، بيـــــة، 1979، 263/2.

ابن يعيش، شرح المفصل، 97/2/ السّيوطي، الهمع، 358/4.

ولمّا أراد المتكلّم أن يشترط لخروجه خروج السّامع جاء بما يعبر عن مراده فتحوّلت الجملة إلى جملة تحويليّة تحمل معنى الشرط، ويكون ترابط الكلمات فيها كالآتي:



فمكوّنات الجملة التّحويليّة هي:

- إنّ عنصر تحويل يفيد الشرط.
تخر فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء ل (إن)، والفاعل محذوف.
ج
أخر فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء ل (إن)، والفاعل محذوف.
ج

وجاء الشرط في الحديث كما يأتي:

- فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ/ وهذه جملة مركّبة الإسناد، وفيها:

عنصر الشرط: مَنْ.

جملة فعل الشرط: كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

جملة جواب الشرط: هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

الرّابطة: الفاء .

وبناء على ما تقدّم، يكون تحليل الجملة الشرطية -وفق المنهج الذي

ارتضيناه- في تحليل جملة الشرط، كما يأتي:

رابط (الاستئناف) + عنصر تحويل يفيد الشرط (جملة فعل الشرط) + رابط
الجزء (جملة جواب الشرط).
ويكون ترابط الكلمات فيها:

ف + مَنْ (كانت هجرته إلى الله ورسوله) + ف (هجرته إلى الله
ورسوله)

رابط + عنصر الشرط

علاقة شرطية

وأما تحليل جملة الشرط، وجملة الجواب فهو:

- كانت هجرته إلى الله ورسوله/ جملة تحويلية، أصلها التوليدي:
هجرة الرجل إلى الله ورسوله/ جملة توليدية تفيد الإخبار المحايد.

وبإبدال الاسم الظاهر بمضمَر = هجرته إلى الله ورسوله

= مبتدأ (مضاف + مضاف إليه) + خبر (شبه

جملة) + رابط العطف

تلازم

وبزيادة (كان)، وهنا تعدّ كان وأخواتها عناصر زيادة تفيد الزمن ليس
غير، والذي يبدو أنّ هذه الألفاظ لم يؤت بها إلا للدلالة على الزمن، وليس
للدلالة على الحدث، وهذا هو الذي يستفاد منها إذا دخلت على الجملة
الاسميّة، ولذلك نرى أنّها مجموعة من عناصر الزيادة التي جاءت لتحوّل
الجملة من مجرد الإخبار إلى الدلالة على الزمن، ويقتضي دخول (كان) في

هذا الموضوع حركة، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير⁽¹⁾.

كانت هجرته إلى الله ورسوله = عنصر يفيد الزمن.

[مبتدأ (مضاف + مضاف إليه) + خبر (شبه جملة) + رابط العطف].

تلازم

- فهجرته إلى الله ورسوله/ جملة تحويلية أصلها التوليدي:

هجرة الرجل إلى الله ورسوله/ جملة توليدية تفيد الإخبار المحايد.

وبإبدال الاسم الظاهر بمضمر = هجرته إلى الله ورسوله

= (مبتدأ + مضاف + مضاف إليه) + خبر (شبه جملة) +

رابط العطف))

تلازم

وبالأسلوب نفسه تحلّل جملة الشرط الثانية: ومنّ كانت هجرته لندنيا

يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

وبهذا فإنّ أسلوب الشرط هو علاقة قائمة بين جملتين، الأولى جملة

الشرط، والثانية جملة الجواب، وقد ارتبط فعل الشرط وجوابه بأداة الشرط (منّ)

التي أفادت العموم، فأياً شخص كانت هجرته إلى الله ورسوله فحكمه أنّ

هجرته إلى الله ورسوله، هكذا دون تقييد بزمان أو مكان، فثبت بذلك نسبة

المسند إلى المسند إليه بالدوام والاستمرار حكماً قاطعاً، لا تغيير عليه.

ويلاحظ في هذا المقام أنّ الشرط والجزاء قد اتّحدا، فكانا شيئاً واحداً، وارتبطا

برابط عنصر الشرط الذي ليس هو مبتدأ أو غيره.

ثالثاً: الجملة الفعلية:

(1) انظر: عمارة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها، ص101 وما بعدها، وعمارة، خليل: في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، ط1، الزرقاء، ص176 وما بعدها.

هي التي تبدأ بفعل ماضٍ أو مضارع، أو أمر. وتتكوّن من الأطر

الآتية:

- فعل (لازم) + فاعل.
 - فعل مبني للمجهول + نائب فاعل.
 - فعل + فاعل + مفعول به.
 - فعل + فاعل + مفعول به أوّل + مفعول به ثانٍ.
 - فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثانٍ + مفعول به ثالث.
- ولكلّ نمط من هذه الأنماط أحكامه عند النّحويين من حيث التّقديم والتّأخير، والحذف وغيره.

والذي نراه -وفق المنهج المتّبع في البحث- أنّ الجملة الفعلية تكون جملة توليدية فعلية ضمن الأطر -السابقة- التي وضعها النّحويون، وقد يحصل فيها تغيير آخر من حيث الزيادة، والحذف، والترتيب، فعندما تحوّل الجملة الفعلية التوليدية إلى جملة تحويلية بالترتيب أو الزيادة أو أيّ عنصر من العناصر التي حدّدها عمایرة⁽¹⁾.

أمّا الأنماط التي جاءت عليها في الحديث الشّريف، فهي:

- وإنّما لكّ امرئ ما نوى.
- فمّن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه.

فالجمل: نوى، يصيبها، ينكحها، هاجر إليه.

وقلنا سابقاً: إنّ الجملة الفعلية تفيد الحدث، وقد تفيد التّجدّد مع الحدث وفق قرائن. والجمل الفعلية في هذا السّياق النبوي أفادت التّجدّد مع الحدث؛ إذ كلّ من هاجر أو سيهاجر لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، في كلّ زمان ومكان، فهجرته إلى ما هاجر إليه، فلكلّ امرئ ما نوى. وبالتّحليل:

(1) لمزيد من التفصيل انظر: عمایرة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها.

لكلّ امرئ ما نوى/ جملة تحويليّة، أصلها التّوليدي: نوى الرّجل الهجرة.
وبالحذف، تصبح الجملة: نوى + فاعل محذوف + مفعول به محذوف = ف +
 $\emptyset + \emptyset$ ، فهي جملة تحويليّة، جرى التّحويل فيها بالحذف.
والحذف هو عنصر تحويل، ويعني أيّ نقص في الجملة التّواة
التّوليدية الاسميّة، والفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى
يحسن السّكوت عليه. وقد جاء الحذف بقصد الإيجاز وإعلام السّامع الشّيء
أو المعلومة بأقلّ قدر ممكن من الكلمات، وقد ذكر في كتاب الله تعالى،
وحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-، يقول الجرجاني: "هو باب دقيق
المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر
أفصح من الذّكر، والصّمت عند الإفادة أزيد للإفادة"⁽¹⁾. وقال ابن جنّي: "قد
حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا
عن دليل عليه"⁽²⁾.

وكذلك يصيبها، وينكحها/ جملة تحويليّة، أصلها التّوليدي:
يصيب الرّجل الدّنيا/ ينكح الرّجل المرأة
فعل + فاعل + مفعول به/ فعل + فاعل + مفعول به
وبالحذف تصبح: يصيب + \emptyset + الدّنيا/ ينكح + \emptyset + المرأة
وبإبدال الاسم الظّاهر بمضمر = يصيبها / ينكحها
= فعل + \emptyset مفعول به / فعل + \emptyset + مفعول

به

ض

ض

هاجر إلى الله/ جملة تحويليّة، أصلها التّوليدي:
هاجر الرّجل إليه = فعل + فاعل + قيد مخصّص
وبالحذف = هاجر + فاعل محذوف + قيد مخصّص
= فعل + \emptyset + قيد مخصّص

(1) الجرجاني، عبد القاهر، (ت471هـ/ 1078م) : دلانل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة
الخانجي، القاهرة، سنة 1984، ص146.
(2) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/ 1002م) : الخصائص. ، ج2، ص360.

مجلة كلية اللغات ، جامعة طرابلس العدد 16 سبتمبر 2017م

فهي جملة تحويلية جرى التحويل فيها بالحذف.

الخاتمة:

بالنظر في جمل الحديث النبوي الشريف نرى أنها كلها جمل خبرية مثبتة، ولعل هذا الأسلوب التقريري أكثر ملاءمة لنقل المعلومة، وتثبيتها في ذهن المتلقي، ولا سيما في سياق التوجيه، والإرشاد، والوعظ.

وقد تنوعت الجمل في الحديث ما بين الجمل الاسمية التي أفادت الثبوت والاستقرار، وتقوية الحكم وتأكيدده، والجمل الفعلية التي أفادت الحدوث والتجدد، والشروط الذي هو علاقة قائمة بين أركان ثلاثة هي:

عنصر الشرط + جملة الشرط (التي هي جملة تامة ذات معنى مستقل) + جملة جواب الشرط التي هي أيضاً ذات معنى مستقل، فإذا دخل عنصر الشرط على جملة الشرط وجملة الجواب نقصت وصارت لا تتم إلا بالأخرى، فصارت الجملتان جملة واحدة تحمل معنى جديداً لم يكن لكل من الجملتين على حدة.

ينضاف إلى ذلك، الروابط التي ربطت أجزاء الجمل: كالعطف، والاستئناف، وفاء الجزاء. وقد كان لتلك الروابط دور كبير؛ ففي اللغة تترابط المفردات، والجمل بعضها ببعض ترابطاً وثيقاً، لتشكل نصاً سليماً، والربط علاقة نحوية بين أجزاء الجمل أو بين الجمل، وهو من ثم عنصر مهم من عناصر النظرية النحوية، وعامل رئيس في فهم المعنى، والنظام والمفردات. وكذلك عناصر التحويل على الجملة، التي نقلت الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية، كعناصر الزيادة (إنما، كان، ...)، وعناصر الحذف، وعنصر الترتيب بتقديم ما حقه التأخير، ودلالة الأفعال في: نوى، وهاجر، وهما فعلاّن ماضيان دلاً على ما مضى، وتحقق وقوع الحدث، وفيهما ما يدل على الاستقبال، ثم الفعل المضارع الذي يدل بصيغته على الاستمرارية. إن هذه العناصر جميعها تضافرت، لتشكل حديثاً نبوياً قليل الكلام، عميق المعاني والأفكار.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن(ت686هـ/ 1287م): شرح الكافية، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1979.
- البخاري، محمد بن إسماعيل(256هـ/929م): صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى البنا، 417/1، رقم الحديث 180، دار ابن كثير، بيروت، 1987. وطبعة بيت الأفكار الدوليّة، الرياض، 1998.
- الجرجاني، عبد القاهر،(ت471هـ/ 1078م): دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الخانجي، القاهرة، 1984.
- ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/ 1002م): الخصائص. تحقيق: محمد علي النّجار، ط2، دار الهدى، بيروت، 1952.
- سرّ صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هندأوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ/ 922م): الأصول في النّحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.
- السّهيلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله (ت 581هـ/ 1185م): آمالي السّهيلي.. تحقيق: محمد البنا، ط1، 1997.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ/ 796م): الكتاب. تحقيق: عبد السّلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت ، 1997.
- السيوطي، جلال الدّين(ت 911هـ/1505م): الأشباه والنّظائر، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، 1975.
- همع الهوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، وعبد السّلام هارون، دار البحوث العلميّة، الكويت، 1975.
- السّمسان، أبو أوس إبراهيم: الجملة الشّروطية عند نحاة العرب، ط1، مطبعة الرّجوى عابدين، 1981.

- أبو صفية، عبد الوهاب: شرح الأربعين النووية في ثوب جديد، ط3، دار البشير، عمّان، الأردن.
- الصنعاني، أبو البقاء، ابن يعيش (ت643هـ/1246م): التّهذيب في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، دار الجيل، بيروت 1984، ص292.
- عميرة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدّة ، 1984.
- في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، ط1، الزّرقاء، 1987.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت392هـ/1004م): الصّاحبي.. تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، - ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين (ت672هـ): تسهيل الفوائد. تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967.
- المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت286هـ/ 899م): المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المرادي، الحسن بن القاسم (ت749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمد فاضل، ط2، دار الآفاق، بيروت، 1983م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت261هـ/575م): صحيح مسلم، بيت الأفكار الدّوليّة، الرياض، 1998.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله (ت761هـ/1360م): مغني اللبيب. تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي.